بيان من وزارة المالية

بمناسبة صدور الميزانية العامة للدولة للعام المالي (١٤٢٨/١٤٢٩) "الذي يبدأ في ١٤٢٨/١٢/٢١هـ وينتهي في ١٤٣٠/١/٢هـ" يَسُرَّ وزارة المالية إيضاح النتائج المالية للعام المالي الحالي (١٤٢٧/١٤٢٨)، واستعراض الملامح الرئيسية للميزانية العامة للدولة للعام المالي الجديد (١٤٢٨/١٤٢٩)، وتطورات الإقتصاد الوطني، وذلك فيما يلي:

أولاً : النتائج المالية للعام المالي الحالي ١٤٢٧/١٤٢٨:

١- الإيرادات العامة:

يُتَوَقَّع أن تبلغ الإيرادات في نهاية العام المالي ١٤٢٧/١٤٢٨ (٦٢١,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ست مئة وواحد وعشرين ألفاً وخمس مئة مليون ريال بزيادة مقدارها (٢٢١,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مئتان وواحد وعشرون ألفاً وخمس مئة مليون ريال عن المُقَدَّر لها وقت صدور الميزانية.

٢- المصروفات العامة:

يُتَوَقَّع أن تبلغ المصروفات الفعلية في نهاية العام المالي ١٤٢٧/١٤٢٨ (٤٤٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) أربع مئة وثلاثة وأربعين ألف مليون ريال بزيادة مقدارها (٦٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ثلاثة وستون ألف مليون ريال عمَّا صدرت به الميزانية. {وتشمل هذه الزيادة ما سيصرف من رواتب، وبدلات، ومكافآت للموظفين، ومكافآت الطلبة، ونفقات تقاعدية، وما في حكمها للشهر الثالث عشر (ذو الحجة ١٤٢٨هـ) من الميزانية الحالية} كما تشمل الزيادة دفعات تنفيذ مشاريع للحرمين الشريفين والمشاعر المقدسة ومشاريع عسكرية وأمنية وأخرى، والتكاليف التي ترتبت نتيجة تثبيت

بعض فئات الموظفين، وزيادة القبول في الجامعات والإبتعاث، وإعانة القمح والشعير والأعلاف.

وقد بلغ عدد ما تم توقيعه من عقود لتنفيذ المشاريع التي طرحت خلال العام المالي الحالي وتمت مراجعتها من قبل الوزارة (٣٢٠٠) عقداً تبلغ قيمتها الإجمالية (٨٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ثلاثة وثمانين ألف مليون ريال، وتشمل هذه المشاريع ما تم تمويله من فوائض الميزانيات الثلاث الماضية حيث تشير تقارير المتابعة التي تعدها وزارة الإقتصاد والتخطيط عن مشاريع الفوائض إلى أنه تم توقيع عقود تنفيذ أكثر من (٦٠%) ستين بالمئة منها منذ إعتمادها.

٣- فائض الإيرادات:

بناءً على الأمر الملكي رقم أ/١٧٧ وتاريخ ١٤٢٨/١١/٢١هـ تم توزيع فائض إيرادات العام المالي الحالي وفقاً لما يلي:

أ- (٢٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) خمسة وعشرين ألف مليون ريال مخصصة لصندوق التنمية العقارية وتوزع بالتساوي على خمسة أعوام مالية إعتباراً من العام المالي القادم ١٤٢٨/١٤٢٩.

ب- (١٠٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مئة ألف مليون ريال لحساب إحتياطي الدولة.

ج- الباقي لحساب تسديد الدَّين العام.

٤- الدَّين العام:

تشير التوقعات الأولية إلى أن صافي حجم الدَّين العام سينخفض في نهاية العام المالي الحالي ١٤٢٧/١٤٢٨ (٢٠٠٧م) إلى (٢٦٧,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مئتين وسبعة وستين ألف مليون ريال لتتقلص نسبته إلى حوالي (١٩)

بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع للعام المالي الحالي مقارنةً بـ (٢٨) بالمئة في نهاية العام المالي الماضي ١٤٢٧/١٤٢٦ (٢٠٠٦م).

ثانياً : الميزانية العامة للدولة للعام المالي القادم ١٤٢٩/١٤٢٨:

بناءاً على التوجيهات السامية الكريمة روعي عند إعداد الميزانية إستثمار الموارد المالية بشكل يحقق متطلبات التنمية الشاملة والمستدامة، مع إعطاء الأولوية للخدمات التي تَمَسُّ المواطن بشكل مباشر مثل الخدمات الصحية، والتعليمية، والإجتماعية، والبلدية، والمياه والصرف الصحي، والطرق، والتعاملات الإلكترونية، ودعم البحث العلمي من خلال خطة العلوم والتقنية، ومشروعات البنية الأساسية، وتعد هذه الميزانية إستمراراً للتوجيهات الملكية الكريمة بالتركيز على الإنفاق الرأسمالي حيث اشتملت على مشاريع تنموية جديدة بجميع مناطق المملكة، وستساعد هذه المشاريع ـ بإذن الله ـ على رفع معدلات النمو الإقتصادي، وإيجاد فرص عمل جديدة للمواطنين، وتشجيع الإستثمار.

وفيما يلي تقديرات عناصر الميزانية العامة للدولة للعام المالي ١٤٢٩/١٤٢٨:

١- قُدِّرَتْ الإيرادات العامة بمبلغ (٤٥٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) أربع مئة وخمسين ألف مليون ريال.

٢- حُدِّدَتْ النفقات العامة بمبلغ (٤١٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) أربع مئة وعشرة آلاف مليون ريال.

ثالثاً : الملامح الرئيسية للميزانية العامة للدولة للعام المالي ١٤٢٨/١٤٢٩:

تضمنت الميزانية برامج ومشاريع جديدة ومراحل إضافية لبعض المشاريع التي سبق اعتمادها تزيد تكاليفها الإجمالية عن (١٦٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مئة وخمسة وستين ألف مليون ريال.

وفي ما يلي استعراض لأبرز ما تضمنته الميزانية العامة للدولة من إعتمادات مخصصة للإنفاق على القطاعات الرئيسية من منطلق ما توليه حكومة خادم الحرمين الشريفين من إهتمام بالقطاعات ذات الصلة بالخدمات والتنمية التالية:

١ ـ قطاع التعليم والتدريب:

بلغ ماتم تخصيصه لقطاع التعليم العام والتعليم العالي وتدريب القوى العاملة حوالي (١٠٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مئة وخمسة آلاف مليون ريال.

ولغرض توفير البيئة المناسبة للتعليم وزيادة الطاقة الإستيعابية للمدارس والجامعات والكليات المتخصصة تم في الميزانية الجديدة إعتماد مشاريع جديدة وإضافات للمشاريع المعتمدة سابقاً تبلغ التكاليف التقديرية لتنفيذها حوالي (٣٩,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) تسعة وثلاثين ألف مليون ريال.

ففي مجال التعليم العام يتم العمل حالياً على تأهيل الشركات الإستشارية التي تشرف على تنفيذ مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير التعليم "تطوير" البالغة تكاليفه (٩,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) تسعة آلاف مليون ريال، كما تضمنت الميزانية إعتماد إنشاء (٢٠٧٤) الفين واربعة وسبعين مجمع ومدرسة جديدة للبنين والبنات في جميع المناطق إضافة الى المدارس الجاري تنفيذها حالياً البالغ عددها (٤٣٥٢) أربعة آلاف وثلاث مئة واثنين وخمسين مدرسة, وتأهيل وتوفير وسائل

السلامة لـ (٢٠٠٠) الفي مبنى مدرسي للبنين والبنات, وإضافة فصول دراسية للمدارس القائمة, وتأثيث المدارس وتجهيزها بالوسائل التعليمية ومعامل وأجهزة الحاسب الآلي, وكذلك إنشاء مباني إدارية لقطاع التعليم العام.

وفي مجال التعليم العالى تضمنت الميزانية إعتمادات جامعة الحدود الشمالية مع إنشاء المدينة الجامعية التابعة لها، ومشاريع البنية التحتية لجامعة البنات بالرياض، وكذلك استكمال المدن الجامعية للجامعات القائمة، وتجهيز المعامل والمختبرات الجامعية, كما تم افتتاح وتشغيل (٤١) إحدى وأربعين كلية جديدة. وسيستمر في العام المالي القادم الإبتعاث الخارجي في تخصصات الطب, والهندسة, والحاسب الألى, والمحاسبة, والقانون فى إطار برنامج خادم الحرمين الشريفين للإبتعاث الخارجى، كما تم نقل الكليات التى كانت تشرف عليها وزارة التربية والتعليم إلى الجامعات تحت إشراف وزارة التعليم العالي.

وفي مجال التدريب التقني والمهني ولزيادة الطاقة الإستيعابية للكليات والمعاهد والمراكز التابعة للمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني تم إفتتاح وتشغيل (٧) سبعة معاهد عليا تقنية للبنات و(١٦) ستة عشر معهد تدريب مهني.

٢ ـ الخدمات الصحية والتنمية الإجتماعية:

بلغ ما خصص لقطاعات الخدمات الصحية والتنمية الإجتماعية حوالي (٤٤,٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠) أربعة وأربعين ألفاً وأربع مئة مليون ريال.

وتضمنت الميزانية مشاريع صحية جديدة لإنشاء وتجهيز ما يزيد عن (٢٥٠) مئتين وخمسين مركزاً للرعاية الصحية الأولية بجميع مناطق المملكة، وإنشاء (٨) ثمانية مستشفيات تبلغ سعتها (١٩٠٠) ألفاً وتسع مئة سرير، إضافة إلى إستكمال تأثيث وتجهيز بعض المرافق الصحية وإضافات على المشاريع

القائمة وتطوير نظام المعلومات الصحية وإنشاء مركز الملك عبدالله للأورام وأمراض الكبد (التابع لمستشفى الملك فيصل التخصصي بالرياض)، وتبلغ التكاليف التقديرية لتنفيذ تلك المشاريع حوالي (٦,٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ستة آلاف وثلاث مئة مليون ريال. كما يجري حالياً تنفيذ (٧٩) تسعة وسبعين مستشفىً جديداً بجميع مناطق المملكة بطاقة سريريه تبلغ (٩٨٥٠) تسعة آلاف وثمان مئة وخمسين سريراً.

وفي مجال الخدمات الإجتماعية تضمنت الميزانية مشاريع جديدة لإنشاء أندية ومدن رياضية ودور للرعاية والملاحظة الإجتماعية والتأهيل، ومباني لمكاتب العمل والضمان الإجتماعي، إضافة إلى دعم إمكانات وزارة العمل ووزارة الشؤون الإجتماعية لتحقيق أهداف التنمية الإجتماعية، واستكمال مراحل تنفيذ مشروع الإسكان الشعبي في جميع مناطق المملكة الذي خصص له (١٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) عشرة آلاف مليون ريال، كما تم إعتماد أول ميزانية للهيئة العامة للإسكان، إضافة إلى الإعتمادات اللازمة لدعم برامج معالجة الفقر والصندوق الخيري الوطني، وزيادة المخصصات السنوية بالميزانية المتعلقة بالأيتام وذوي الإحتياجات الخاصة، مع العمل على إختصار الإطار الزمني للقضاء على الفقر والإستمرار في رصده بناءاً على التوجيهات الملكية الكريمة.

٣ ـ الخدمات البلدية:

يبلغ المخصص لقطاع الخدمات البلدية ويشمل وزارة الشؤون البلدية والقروية والأمانات والبلديات والمجمعات القروية حوالي (١٧,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) سبعة عشر ألف مليون ريال منها ما يزيد عن (٢,١٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ألفين ومئة مليون ريال ممولة من الإيرادات المباشرة للأمانات والبلديات والمجمعات القروية.

وفي إطار الإهتمام بهذا القطاع تضمنت الميزانية مشاريع بلدية جديدة وإضافات لبعض المشروعات البلدية القائمة تبلغ التكاليف التقديرية لتنفيذها ما يقارب (١٤,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) أربعة عشر ألف مليون ريال تشمل تنفيذ تقاطعات وأنفاق وجسور جديدة لبعض الطرق والشوارع داخل المدن وتحسين وتطوير لما هو قائم بهدف فك الإختناقات المرورية، إضافة لإستكمال تنفيذ مشاريع السفلتة والإنارة للشوارع وتصريف مياه الأمطار ودرء أخطار السيول، ومشاريع للتخلص من النفايات وردم المستنقعات وتطوير وتحسين الشواطيء البحرية.

٤- النقل والإتصالات:

بلغت مخصصات قطاع النقل والإتصالات حوالي (١٦,٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ستة عشر ألفاً وأربع مئة مليون ريال.

وتضمنت الميزانية مشاريع جديدة وإضافات للمشاريع المعتمدة سابقاً للطرق والموانيء والخطوط الحديدية والمطارات والخدمات البريدية تبلغ التكاليف التقديرية لتنفيذها ما يزيد عن (١٤,٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠) أربعة عشر ألفاً وست مئة مليون ريال، ففي مجال الطرق شملت الميزانية إعتماد مشاريع لتنفيذ طرق جديدة سريعة ومزدوجة ومفردة يقارب مجموع أطوالها (٧٣٠٠) سبعة آلاف وثلاث مئة كيلو متر تبلغ التكاليف التقديرية لتنفيذها ما يقارب (٧,٩٠٠,٠٠٠,٠٠٠) سبعة آلاف وتسع مئة مليون ريال, منها الطريق الساحلي السريع (الجزء الواقع بين جدة والليث), وازدواج طريق (الظهران/العقير/سلوى "المرحلة الثانية"), والجزء الأول من الطريق الدائري الثاني بالرياض, وازدواج طريق (تبوك/ضباء "المرحلة الثالثة"), والجزء الأول من الطريق الدائري بجدة, والمرحلة الأولى من الطريق الدائري الثالث بالمدينة المنورة,

وطريق (تثليث/الزرق/العين/يدمه), والأعمال التكميلية لطرق (القصيم/حائل/الجوف) و(القصيم/المدينة المنورة/ينبع/رابغ السريع) و(إمتداد طريق الرياض/الدمام السريع)، وإستكمالات وإصلاحات لطرق قائمة مع إعداد الدراسات والتصاميم لطرق جديدة أخرى يزيد مجموع أطوالها عن (٢٢٠٠) ألفين ومئتي كيلو متر, إضافة إلى ما يقارب (٢٤٠٠٠) أربعة وعشرين ألف كيلو متر يجري تنفيذها حالياً من الطرق السريعة والمزدوجة والمفردة منها طرق (الطائف/الباحه/ابها) و(الشقيق/جازان) و(الخرج/حرض/بطحاء) و(نجران/السليل) و(الحائر/حوطة بني تميم) و(توسعة طريق الظهران/بقيق/الأحساء) و(المرحلة الأولى من طريق بطحاء/شيبه/أم الزمول), والجدير بالذكر أن شبكة الطرق المعبدة القائمة يزيد طولها عن (٥٤٠٠٠) أربعة وخمسين ألف كيلو متر.

٥ ـ المياه والزراعة والتجهيزات الأساسية:

بلغ المخصص لقطاعات المياه والصناعة والزراعة والتجهيزات الأساسية والقطاعات الاقتصادية الأخرى حوالي (٢٨,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ثمانية وعشرين ألفاً وخمس مئة مليون ريال.

وتضمنت الميزانية مشاريع جديدة وإضافات للمشاريع المعتمدة في مختلف مناطق المملكة تبلغ التكاليف التقديرية لتنفيذها حوالي (١٣,٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ثلاثة عشر ألفاً وثلاث مئة مليون ريال لتوفير مياه الشرب وتعزيز مصادر المياه، وتوفير خدمات الصرف الصحي، والسدود وحفر الآبار وكشف ومعالجة تسربات المياه، واستبدال شبكات المياه والصرف الصحي، وترشيد استهلاك المياه، وإصلاح المرافق المرتبطة بمحطات التحلية، ومراكز رسو لصيد الأسماك، وتحويل قنوات الري المكشوفة إلى أنابيب مغلقة، وتحديد مواقع الغابات، وآليات تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للصناعة.

ولغرض زيادة الإستثمارات المحلية وجذب الإستثمارات تضمنت الميزانية مشاريع جديدة في مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين لتطوير وتجهيز البنية التحتية للصناعات (الجبيل ٢، وينبع ٢) وإنشاء أرصفة إضافية للموانى وإنشاء محطات تحويل وتوزيع وشبكات الكهرباء والاتصالات، وتطوير وتوسعة التجهيزات الاساسية للصناعات البتروكيمياوية على مساحة إجمالية تبلغ (٨٧) سبعة وثمانين مليون متر مربع، وإيصال الخدمات لحدود المدن الصناعية الأخرى ، إضافة الى مشاريع المحافظة على البيئة والحياة الفطرية والمواصفات القياسية وسلامة الغذاء والدواء، بتكاليف تقديرية تقارب (٧,٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠) سبعة آلاف وست مئة مليون ريال.

٦ ـ صناديق التنمية المتخصصه وبرامج التمويل الحكومية:

إستكمالاً لدعم مؤسسات الإقراض الحكومي تم تعزيز موارد صندوق التنمية العقارية بمبلغ (٢٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) خمسة وعشرين ألف مليون ريال يوزع بالتساوي على خمسة أعوام مالية إعتباراً من العام المالي القادم بناءً على الأمر الملكي الكريم الذي سبقت الإشارة إليه في مقدمة هذا البيان. وسيُواصل مع الصناديق الأخرى وبنوك التنمية الحكومية تقديم القروض في المجالات الصناعية والزراعية والعقارية، والمنشآت الصغيرة والناشئة التي يشملها النظام الجديد للبنك السعودي للتسليف والإدخار، وستساهم هذه القروض ـ بإذن الله ـ في توفير فرص وظيفية إضافية ودفع عجلة النمو في الإقتصاد الوطني.

ويبلغ حجم ما تم صرفه من القروض التي تُقَدَّم من قبل صندوق التنمية العقارية، وصندوق التنمية الصناعية، والبنك السعودي للتسليف والإدخار، والبنك الزراعي منذ إنشائها حتى نهاية العام المالي الحالي ١٤٢٨/١٤٢٧ حوالي (٢٢٤,٧٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مئتين وأربعة وعشرين ألفاً وسبع مئة مليون ريال بما في ذلك برنامج الاقراض الحكومي الذي تنفذه الوزارة مباشرةً لإقراض

الفنادق، والمناطق السياحية، والمنشآت الصحية والتعليمية الأهلية، والمخابز، ويُتَوَقَّع أن يُصرف للمستفيدين من هذه القروض خلال العام المالي القادم ١٤٢٨/١٤٢٩ ما يزيد عن (١٦,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ستة عشر ألفاً ومئتي مليون ريال.

ومع تزايد الإهتمام والدعم الحكومي لقطاع التعليم الأهلي وتنميته تم تنفيذ برنامج المنح الدراسية لطلبة التعليم العالي الأهلي إضافةً لتقديم القروض الحكومية لمؤسسات التعليم الأهلي التي بلغت حتى الآن (٤٤٥,٠٠٠,٠٠٠) أربع مئة وخمسة وأربعين مليون ريال.

وبخصوص برنامج تنمية الصادرات السعودية الذي ينفذه الصندوق السعودي للتنمية فقد بلغ حجم عمليات تمويل وضمان الصادرات من السلع والخدمات الوطنية منذ تأسيس البرنامج الى نهاية العام المالي الحالي حوالي (٦,٩٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ستة آلاف وتسع مئة مليون ريال.

٧- قطاعات أخرى:

أ- بناءً على التوجيهات السامية الكريمة تم إعتماد التكاليف الإجمالية لتطوير أجهزة القضاء ومقدارها (٧,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) سبعة آلاف مليون ريال.

ب- تم البدء في تنفيذ "الخطة الوطنية للعلوم والتقنية" التي تصل تكاليفها لما يقارب (٨,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ثمانية آلاف مليون ريال، والتي سيؤدي تنفيذها إلى تحقيق نقلة كبيرة في دعم البحث العلمي والتطوير التقني، ونقل وتوطين التقنية - بإذن الله.

ج- تم إقرار "الخطة الوطنية للإتصالات وتقنية المعلومات" التي تمثل أحد أهم روافد "المشروع الوطني للتعاملات الإلكترونية الحكومية" الذي تم إطلاقه العام المالي الماضي والبالغة تكاليفه (٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ثلاثة آلاف مليون ريال، وصدور "سياسة الخدمة الشاملة للإتصالات" مع تأسيس

صندوق لهذه الخدمة يهدف لتسريع توفير خدمات الإتصالات لجميع المواطنين والمقيمين في المناطق غير المخدومة حالياً.

د- تم نقل قطاع الآثار من وزارة التربية والتعليم إلى الهيئة العليا للسياحة.

رابعاً : تطورات الإقتصاد الوطني:

١ ـ الناتج المحلي الإجمالي:

من المُتَوَقَّع أن يَبْلُغ حجم الناتج المحلي الإجمالي هذا العام ١٤٢٨/١٤٢٧ (٢٠٠٧م) وفقاً لتقديرات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات (١,٤١٤,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ألفاً وأربع مئة وأربعة عشر مليار ريال بالأسعار الجارية مُحَقِّقاً بذلك نمواً نسبته (٧,١) في المئة، وأن يُحَقِّق القطاع البترولي نمواً تَبْلُغ نسبته (٨) في المئة بالأسعار الجارية. كما يُتَوَقَّع أن يُحَقِّق القطاع الخاص نمواً نسبته (٧,٦) بالمئة بالأسعار الجارية.

أما بالأسعار الثابتة فَيُتَوَقَّع أن يَشهد الناتج المحلي الإجمالي نمواً تَبْلُغ نسبته (٣,٥) في المئة، حيث يُتَوَقَّع أن ينمو القطاع الحكومي بنسبة (٣,١) بالمئة.

كما يُتَوَقَّع أن ينمو القطاع الخاص بالأسعار الثابتة بنسبة (٥,٩) في المئة، وقد حَقَّقت جميع الأنشطة الإقتصادية المُكَوِّنَة له نمواً إيجابياً، إذ يُقَدَّر أن يَصِل النمو الحقيقي في الصناعات التحويلية غير البترولية إلى (٨,٦) في المئة، وفي نشاط الإتصالات والنقل والتخزين (١٠,٦) في المئة، وفي نشاط التشييد والبناء (٦,٩) في المئة، وفي نشاط الكهرباء والغاز والماء (٤,٤) في المئة، وفي نشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق (٦) في المئة، وفي نشاط خدمات المال والأعمال والتأمين والعقارات (٤) في المئة.

وقد كان للإجراءات والقرارات التي إستمرت المملكة في تبنيها في مجال الإصلاحات الإقتصادية أثرٌ فعالٌ في تحقيق

معدلات النمو الإيجابية التي يشهدها القطاع الخاص والتي أدّت إلى توسيع قاعدة الإقتصاد الوطني وتنويعها حيث بلغت مساهمته في الناتج المحلي هذا العام حوالي (٤٦,١) كنسبة من الناتج المحلي - عدا رسوم الإستيراد - بالأسعار الثابتة، وهذه المؤشرات تدل على زيادة فعالية هذا القطاع خصوصاً نشاطي الصناعات التحويلية والخدمات اللذان يشهدان نمواً مستمراً منذ عدة سنوات.

٢ ـ المستوى العام للأسعار:

أظهر الرقم القياسي لتكاليف المعيشة وهو أهم مؤشرات المستوى العام للأسعار إرتفاعاً خلال عام ١٤٢٨/١٤٢٧ (٢٠٠٧م) نسبته (٣,١) في المئة عمَّا كان عليه في عام ١٤٢٧/١٤٢٦ (٢٠٠٦م) وذلك وفقاً لتقديرات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.

أمَّا مُعامل إنكماش الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير البترولي الذي يُعد من أهم المؤشرات الإقتصادية لقياس التضخم على مستوى الإقتصاد ككل، فمن المتوقع أن يشهد إرتفاعاً نسبته (١,٦) في المئة في عام ١٤٢٨/١٤٢٧ (٢٠٠٧م) مقارنة بما كان عليه في العام السابق.

٣ ـ التجارة الخارجية وميزان المدفوعات:

وفقاً لتقديرات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات من المتوقع أن تبلغ القيمة الإجمالية للصادرات السلعية والخدمية خلال عام ١٤٢٨/١٤٢٧ (٢٠٠٧م) (٩٠٠,٧٥٨,٠٠٠,٠٠٠) تسع مئة ألف وسبع مئة وثمانية وخمسين مليون ريال بنسبة زيادة مقدارها (٦,٧) بالمئة عن العام المالي السابق. كما يتوقع أن تبلغ قيمة الصادرات السلعية غير البترولية حوالي (١٠٦,٨٢٠,٠٠٠,٠٠٠) مئة وستة آلاف وثمان مئة وعشرين مليون ريال بارتفاع نسبته (٢٤,٩) بالمئة عن العام المالي

السابق، وتمثل الصادرات السلعية غير البترولية ما نسبته (١٢,٤) بالمئة من إجمالي الصادرات السلعية.

أمَّا الواردات السلعية والخدمية فيتوقع أن تبلغ في العام نفسه (٥١٢,١٠٠,٠٠٠,٠٠٠) خمس مئة واثني عشر ألفاً ومئة مليون ريال بزيادة نسبتها (٢٠,٥) بالمئة عن العام المالي السابق.

كما تُشير التقديرات الأولية لمؤسسة النقد العربي السعودي إلى أن الميزان التجاري سيحقق هذا العام فائضاً مقداره (٥٥٥,٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠) خمس مئة وخمسة وخمسون ألفاً وست مئة مليون ريال بزيادة نسبتها (١,١) في المئة عن العام السابق.

أمَّا الحساب الجاري لميزان المدفوعات فيُتوقع أن يحقق فائضاً مقداره (٣٤٤,٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ثلاث مئة وأربعة وأربعين ألفاً وأربع مئة مليون ريال في العام المالي ١٤٢٨/١٤٢٧ (٢٠٠٧م) مقارنة بفائض مقداره (٣٧١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ثلاث مئة وواحد وسبعون ألف مليون ريال للعام ١٤٢٧/١٤٢٦ (٢٠٠٦م) بانخفاض نسبته (٧,٢) في المئة.

٤ ـ التطورات النقدية والقطاع المصرفي:

في ضوء تطورات الإقتصاد المحلي والعالمي واصلت السياسة المالية والنقدية للدولة المحافظة على مستوى ملائم من السيولة يلبي إحتياجات الإقتصاد الوطني، وسجل عرض النقود بتعريفه الشامل خلال الأشهر العشرة الأولى من العام المالي ١٤٢٨/١٤٢٧ (٢٠٠٧م) نمواً نسبته (١٣,٥) في المئة.

وفيما يتعلق بالقطاع المصرفي فقد إرتفعت الودائع المصرفية خلال الفترة نفسها بنسبة (١٥) في المئة، كما إرتفع إجمالي مطلوبات البنوك من القطاعين العام والخاص خلال الفترة نفسها بنسبة (١٢,٧) في المئة، وواصلت البنوك تدعيم قدراتها المالية إذ إرتفع رأسمالها وإحتياطياتها خلال الفترة نفسها بنسبة

(٣٠,٩) في المئة لتصل إلى (١٠٤,٦٧٠,٠٠٠,٠٠٠) مئة وأربعة آلاف وست مئة وسبعين مليون ريال.

كما بلغ عدد شركات التأمين المرخص لها (٢١) إحدى وعشرين شركة مساهمة للتأمين التعاوني، ممَّا سيعزز - بإذن الله - المنافسة في هذا القطاع.

٥- تطورات السوق المالية:

شهد سوق الأسهم إرتفاعاً في المؤشر العام خلال العام المالي الحالي مقارنةً بالعام الماضي، حيث بلغ بنهاية يوم الأربعاء ١٤٢٨/١١/٢٥هـ الموافق ٢٠٠٧/١٢/٥م (٩٨٩٢) تسعة آلاف وثمان مئة واثنين وتسعين نقطة مقابل (٧٩٣٣) سبعة آلاف وتسع مئة وثلاثة وثلاثين نقطة في نهاية تداولات العام المالي الماضي ١٤٢٦/١٤٢٧ (٢٠٠٦م) بارتفاع نسبته (٢٤,٧) في المئة.

وقد صدر قرار من مجلس الوزراء بتعيين أعضاء مجلس إدارة شركة السوق المالية (تداول)، وذلك لفصل المسؤوليات التشريعية والتنظيمية والرقابية التي تقوم بها هيئة السوق المالية عن المسؤولية التنفيذية التي تتولاها الشركة، ويعد ذلك خطوة مهمة في إستكمال العناصر الأساسية للسوق المالية.

كما واصلت هيئة السوق المالية إعداد وإصدار منظومة اللوائح اللازمة لتنظيم السوق وتطويرها، وخلال العام المالي الحالي أصدرت الهيئة لائحتين مهمتين لعمل السوق هما (لائحة صناديق الإستثمار) و(لائحة الإندماج والإستحواذ)، وكإصدارات أولية تم طرح (٢٤) أربع وعشرين شركة للإكتتاب العام ليصل عدد الشركات المدرجة في السوق إلى (١٠٨) مئة وثمان شركات، كما رخصت الهيئة لـ (٣٧) سبع وثلاثين شركة جديدة لممارسة أنشطة متعددة في مجال أعمال الأوراق المالية ليصل مجموع الشركات المرخص لها حتى تاريخه منذ صدور لائحة الأشخاص المرخص لهم منتصف عام ٢٠٠٥م (٧٨) ثمان وسبعين شركة.

٦ ـ تطورات أخرى:

أ- عند مناقشة التقرير السنوي لاقتصاد المملكة في صندوق النقد الدولي ثَمَّن مجلس إدارة الصندوق السياسة المالية العامة للمملكة وانفتاح نظامها التجاري ودورها في إستقرار السوق البترولية من خلال تنفيذ برنامج إستثماري لزيادة الطاقة الإنتاجية للبترول وزيادة طاقة تكريره والتوسع في مرافق معالجة الغاز، وكذلك دور الإصلاحات الهيكلية في تمكين القطاع الخاص غير النفطي من تحقيق نمو قوي واسع النطاق.

ب- رفعت مؤسسة ستاندرد آند بورز التصنيف الإئتماني للمملكة من (A+) إلى درجة (AA-)، وأكد تقريرها أن الوضع الإقتصادي والمالي القوي للمملكة سوف يوفر مرونةً كبيرةً للدولة في إدارة الإقتصاد، وتعد هذه النتائج شهادةً على مصداقية السياسات الحكيمة التي تنتهجها حكومة خادم الحرمين الشريفين والإستقرار التي تنعم به المملكة. وستعزز هذه النتائج ــ بإذن الله ـ المكانة الاقتصادية للمملكة كبيئة جاذبة للإستثمارات وسيسهل على الشركات السعودية الحصول على التمويل ويخفض من تكلفته.

ج- تضمن تقرير البنك الدولي عن مناخ الإستثمار لعام ٢٠٠٨م تصنيف المملكة في المرتبة (٢٣) الثالثة والعشرين من بين (١٧٨) مئة وثمانية وسبعين دولة تم تقييم الأنظمة والقوانين التي تحكم مناخ الإستثمار فيها، كما صنف التقرير المملكة ضمن قائمة الدول العشر التي أدخلت إصلاحات على أنظمة الإستثمار فيها لهذا العام.

د- تم خلال هذا العام بدء سريان "نظام المنافسات والمشتريات الحكومية" والموافقة على لائحته التنفيذية. كما تمت الموافقة على العديد من الأنظمة التي من شأنها تعزيز البيئة الإستثمارية من أهمها نظام القضاء ونظام ديوان المظالم وآلية العمل

التنفيذيــة لكــل منهمــا، واللائحــة التنظيميــة لمراكــز التنميــة الإجتماعية، وتنظيم مركز الدراسات والبحوث البترولية.

هـ تمـت الموافقـة علـى إنـشاء عـدد مـن الهيئـات الحكوميـة وهـي (الهيئة الوطنيـة لحمايـة النزاهـة ومكافحـة الفساد) و(هيئـة تنميـة الصادرات السعودية) و(الهيئة العامة للإسكان).

و- إضافةً إلى خط سكة الحديد الجاري تنفيذه حالياً من قبل الشركة السعودية للخطوط الحديدية (سار) المملوكة للدولـة بالكامل عن طريق صندوق الإستثمارات العامة الذي يـربط مكـامن المعـادن الواقعة شمال ووسط المملكة برأس الزور على الخليج العربـي، تَستكمل حالياً المؤسسة العامة للخطوط الحديدية إجراءات طرح مشروع الجسر البري والخط الذي يربط مكـة المكرمـة بالمدينـة المنورة.

وفـي الختـام نـسأل الله أن يَحْفَـظ لهـذه الـبلاد قائـد مـسيرتها خـادم الحـرمين الـشريفين الملـك عبـدالله بـن عبـدالعزيز وسـمو ولـي عهـده الأمـين نائـب رئـيس مجلـس الـوزراء وأن يُـدِيْم عليهـا نعمـة الأمـن والإستقرار.